المعهد القومى للملكية الفكرية
The National Institute of Intellectual Property
Helwan University, Egypt

المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار

دورية نصف سنوية محكمة يصدرها

المعهد القومي للملكية الفكرية

جامعة حلوان

العدد السادس
يونيو ٢٠٢٣

.

الهدف من المجلة:

تهدف المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار إلى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية فى مجال الملكية الفكرية بشقيها الصناعي والأدبي والفني وعلاقتها بإدارة الابتكار والتنمية المستدامة من كافة النواحي القانونية والاقتصادية والادارية والعلمية والأدبية والفنية.

ضوابط عامة:

- تعبر كافة الدراسات والبحوث والمقالات عن رأى مؤلفيها ويأتي ترتيبها بالمجلة وفقا لإعتبارات فنية لا علاقة لها بالقيمة العلمية لأى منها.
- تنشر المقالات غير المحكمة (أوراق العمل) فى زاوية خاصة في المجلة.
- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب الجديدة والدوريات.
- تنشر المجلة التقارير والبحوث والدراسات الملقاه في مؤتمرات ومنتديات علمية والنشاطات الأكاديمية في مجال تخصصها دونما تحكيم في أعداد خاصة من المجلة.
- يمكن الاقتباس من بعض مواد المجلة بشرط الاشارة إلى المصدر.
- تنشر المجلة الأوراق البحثية للطلاب المسجلين لدرجتى الماجستير والدكتوراه.
- تصدر المجلة محكمة ودورية نصف سنوية.

ألية النشر فى المجلة:

- تقبل المجلة كافة البحوث والدراسات التطبيقية والأكاديمية في مجال حقوق الملكية الفكرية بكافة جوانبها القانونية والتقنية والاقتصادية والادارية والاجتماعية والثقافية والفنية.
- تقبل البحوث باللغات (العربية والانجليزية والفرنسية).
- تنشر المجلة ملخصات الرسائل العلمية الجديدة، وتعامل معاملة أوراق العمل.
- يجب أن يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه إلى جهة أخرى حتى يأتيه رد المجلة.
- يجب أن يلتزم الباحث بإتباع الأسس العلمية السليمة في بحثه.
- يجب أن يرسل الباحث بحثه إلى المجلة من ثلاثة نسخ مطبوعة، وملخص باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية، فى حدود ٨ ـ ١٢ سطر، ويجب أن تكون الرسوم البيانية والإيضاحية مطبوعة وواضحة، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية Soft Copy، ونوع الخط Romanes Times New ١٤ للعربى، و١٢ للا نجليزي على B5 (ورق نصف ثمانيات) على البريد الالكتروني: ymgad@niip.edi.eg
- ترسل البحوث إلى محكمين متخصصين وتحكم بسرية تامة.
- في حالة قبول البحث للنشر، يلتزم الباحث بتعديله ليتناسب مع مقترحات المحكمين، وأسلوب النشر بالمجلة.

.

مجلس إدارة تحرير المجلة	
أ.د. ياسر محمد جاد الله محمود	أستاذ الاقتصاد والملكية الفكرية وعميد المعهد القومي للملكية الفكرية (بالتكليف) - رئيس تحرير المجلة
أ.د. أحمد عبد الكريم سلامة	أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق بجامعة حلوان والمستشار العلمي للمعهد - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وكيل المعهد للدراسات العليا والبحوث	سكرتير تحرير المجلة
أ.د. جلال عبد الحميد عبد اللاه	أستاذ الهندسة الانشائية بكلية الهندسة بالمطرية بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. هناء محمد الحسيني	أستاذ علوم الأطعمة بكلية الاقتصاد المنزلي بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وزير مفوض/ مها بخيت محمد زكي	مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية بجامعة الدول العربية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
اللواء أ.د. عبد القدوس عبد الرزاق العبيدلي	رئيس مجلس إدارة جمعية الامارات للملكية الفكرية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Alexander Peukert	أستاذ القانون المدنى بجامعة جوته فرانكفورت أم ماين – ألمانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Andrew Griffiths	أستاذ القانون التجارى بجامعة نيو كاسل - بريطانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة

المراسلات

ترسل البحوث إلى رئيس تحرير المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار بجامعة حلوان
جامعة حلوان - ٤ شارع كمال الدين صلاح - أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة -جاردن سيتى
ص.ب: ١١٤٦١ جاردن سيتي
ت: ٢٥٤٨١٠٥٠ ٢٠٢ + محمول: ٢٠١٠٠٠٣٠٠٥٤٨ + ف: ٢٧٩٤٩٢٣٠ ٢٠٢ +
http://www.helwan.edu.eg/niip/
ymgad@niip.edu.eg

السلع المقلده وأثرها على تحقيق اهداف التنمية المستدامة فى مصر

رومانى ابراهيم فلبس حنا

.

السلع المقلده وأثرها على تحقيق اهداف التنمية المستدامة فى مصر

رومانى ابراهيم فلبس حنا

مقدمة :

بادئ ذى بدء – ياتى موضوع تلك الورقة البحثية خصيصا للمؤتمر العلمى السادس للمعهد القومى للملكية الفكرية المعنون " الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية و التنمية المستدامة فى مصر".

بالنظر الى أهداف التنمية المستدامة فى مصر قد نرى ارتباطا وثيقا بين حماية الملكية الفكرية عموما و تحقيق التنمية المستدامه فى ابعادها الثلاث: البعد البيئى، والبعد الاقتصادى، والبعد الاجتماعى.

وحيث انه من أهم أهداف أجندة التنمية المستدامة فى مصر تحقيق الارتقاء بجودة حياة المواطن المصرى و تحسين مستوى معيشته، كما تشتمل على تحقيق اقتصاد تنافسى قوى و متنوع، وايضا تهدف الى تحفيز الابتكار و البحث العلمى .

ولعل هناك بعض العوامل التى تؤثر فى خطة وآليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن تلك العوامل تقليد السلع، والتى قد تحمل اثرا مباشرا على اقتصاد الدولة وقدرته التنافسية، كما ان جودة تلك السلع قد تحمل اثرا مباشرا على المواطن المستهلك لتلك السلع، بالاضافة الى اثرها على تحفيز الابتكار.

واذا نظرنا الى ظاهرة التقليد نجدها ربما ترجع بجذورها الى بداية التبادل التجارى بين البشر، ولكنها لم تكن محلا للاهتمام ربما لتعلقها انذاك بالمنتجات الحرفية مثل صناعة المجوهرات و المنسوجات، ولم يكن لها الاثر الواضح اقتصادي او اجتماعيا ربما لكون هذه الصناعات كانت تعتمد بشكل رئيسى على مهارة الصانع و جودة الخام.[1]

[1] (بروره ٢٠١٥)

مع تطور الصناعات و ظهور و تطور الفكر المطالب بحماية حقوق الملكية الفكرية واهميتها، تلاحظ بالمحاذاه لذلك تطور ونمو فكر الانتهاك المتمثل فى التقليد و القرصنه، واصبح التقليد يمس كافة حقوق الملكية الفكرية بكل فروعها، واصبح له اقتصاد تعتمد عليه دول كجزء من اقتصادها(مثال: الصين)، كما له اثره على الدول المتقدمة و الدول النامية على حدا سواء، و طال اثره ايضا الصانع و التاجر و المستهلك، و لوحظ هذا الاثر على الدول المنتجه للسلع الاصلية و الدول المنتجة للسلع المقلدة و الدول المستورد اليها السلع المقلده.

لذلك جاءت القوانين و المعاهدات الدولية محاوله التصدى الى التقليد بكونه صوره لانتهاك حقوق الملكية الفكرية و بكونه ذو اثار سلبية لا يمكن تداركها على الدول المتقدمة بصفتها صاحبة الفكر المنتهك و الدول النامية بصفتها متلقيه للسلع المجسد فيها هذا الفكر، ولكن هذا المنظور بالبحث و التدقيق نراه فكر تصدره للعالم الدول المتقدمة، وهذا فى الاصل ربما لحماية مصالحها و هيمنتها الاقتصادية، و لكن اذا حللنا التقليد من المنظورين القانونى و الاقتصادى، ربما نجد رائ اخر قد يظهر فائده و اثرا ايجابى للتقليد .

فمن المنظور القانونى يعتبر التقليد فى القانون الداخلى و المعاهدات و القوانين الدوليه جريمة و اعتداء يجب محاربته و انه من قبيل الممارسات غير الشريفه، اما المنظور الاقتصادى قد يرى البعض انه ربما يكون للتقليد بعض الاثار الايجابية على الدول المصنعه للسلع الاصلية و على الدول التى تمارس التقليد و ايضا على الدول التى يستورد اليها السلع المقلده، ولكن هذا ليس فى الاطلاق، فقد تظهر هذه الايجابيات فى قطاعات معينه، وبشروط و معايير معينه.[1]

خلاصة القول ان التقليد جريمة حددت لها القوانين عقوبات، وحذرت منه المعاهدات الدوليه، و تحدث الكثير عن اثاره السلبيه و انه مرض خبيث ينهش فى اوصال اقتصاد الدول، سواء كانت دول متقدمة او دول ناميه، وهو الفكر و الاتجاه الذى صدرته الدول المتقدمة للمشهد العالمى، وكان له

[1] (جاد الله ٢٠١٨)

اثره فى سن و ابرام المعاهدات الدوليه، ولكن من منظور اخر ربما نجد اثار ايجابيه للتقليد اذا حددنا له معايير معينه و قطاعات معينه

اهمية الدراسة:

التقليد ظاهرة أخذه فى النمو و مستمره على الرغم من التدابير التى تتخذها الدول لمكافحتها، وبالنظر الى ما ترمى اليه اجندة التنمية المستدامة فى مصر، قد نجد ارتباطا وثيقا بين تحقيق اهداف تلك الاجندة و حماية الملكية الفكرية، وبالتالى تكون انتهاكات حقوق الملكية الفكرية لها اثرها على تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

وبالبحث نجد ان الداسات المتعلقة بالتقليد و اسبابه و اثاره مرتبطة بالدول المتقدمة، و تتناول ظاهرة التقليد من خلال تسليط الضوء على التقليد كظاهرة تضر بمصالحها و هيمنتها الاقتصادية بين دول العالم، كما ان الدول المتقدمة دائما ما تتبنى فكر يرمى الى كون التقليد يضر باقتصاد العالم باثره، وان هذا الضرر يطال الدول النامية و المتقدمة على حدا سواء، وانه يجب محاربة التقليد كاحد اشكال انتهاك حقوق الملكية الفكرية، وهو ما تبنته الدول المتقدمة فى ابرام المعاهدات الدوليه .

لتكمن بذلك اهمية الدراسه فى بيان اثر التقليد من منظور دوله ناميه ووفق مقوماتها و اليات دعم اقتصادها ، وبيان ما اذا كان التقليد ذو اثار سلبيه فقط ام انه يمكن ان يحمل اثر ايجابى على اقتصاد دوله ناميه تهدف الى تحقيق التنميه المستدامه بأبعادها الثلاث: البعد البيئى، والبعد الاقتصادى، والبعد الاجتماعى، مثال: مصر.

الدراسات السابقة :

بالبحث فى موضوع الدراسة، تلاحظ ان هناك ندره فى الموضوعات التى تناولت التقليد من منظور الدول النامية، وان اغلب تلك الدراسات ركزت على بحث وتحليل الاثار السلبية للتقليد، ولم تضع فارقا بين اثر التقليد اذا ما كان محليا او انه جلب للسلع المقلده، وما اذا كان هذا التقليد عالى الجودة او انه رديء .

فالبنظر الى دراسة William C. Thompson Jr comptroller (2004) بعنوان bootleg billions, the impact of the counterfeit goods trade on new York city . تطرقت هذه الدراسة للعلاقة بين انتشار السلع المقلدة و تحرير التجارة الخارجية للولايات المتحدة، واوضحت الاثار السلبيه له. وشاطره الرائ دراسة OECD لعامى ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ بعنوان the economic impact of counterfeiting and piracy : executive summary، من حيث الاثار السلبية للتقليد على اصحاب الحقوق و ملاك العلامات التجارية، و كذلك الاثر السلبى على المستهلك و الحكومة.

واتفق فى الدراسة الراهنه مع الدراسات السابقة من حيث وجود اثار سلبية للتقليد ولكن اختلف معها فى ان تلك الاثار السلبية ليست فى المطلق، فيجب دراسة الاثر للتقليد المحلى و كذلك التقليد عالى الجودة، وقد يكون التقليد نواه للابتكار الذى هو اساس النمو الاقتصادى، وهو ما تتناوله الدراسة الراهنه .

مشكلة الدراسة :

انتشار السلع الملقدة فى السوق المصرى له اثار على المستهلك و على اقتصاد الدوله، ولعل سبب ذلك هو ارتفاع اسعار المنتجات الاصلية، و وجود فئه عريضة من المستهلكين الذين يحكم رغبتهم الشرائية السعر و ليس الجوده، وتسعى جهود الدولة للحد من انتشار السلع المقلده وتجريم صناعتها و تداولها .

كما انه قد نرى انعكاسات للسلع المقلدة على تحقيق بعض اهداف التنمية المستدامه مثل تحقيق الارتقاء بجودة حياة المواطن المصرى و تحسين مستوى معيشته، وايضا تحقيق اقتصاد تنافسى قوى و متنوع، وكذلك تحفيز الابتكار و البحث العلمى .

وهنا تثار اشكالية :

ما هى انعكاسات تقليد السلع على تحقيق اهداف التنمية لمستدامة فى مصر؟

ويمكن طرح اشكالية الدراسة من خلال عدة تساؤلات منها:-

س: ماهية التقليد كاحد صور انتهاك حقوق الملكية الفكرية ؟

س: المنظور القانونى للتقليد، وسبل مكافحته ؟

س: المنظور الاقتصادى للتقليد ؟

س: اثر التقليد " فى تحقيق الارتقاء بجودة حياة المواطن، و تحقيق اقتصاد تنافسى قوى، و تحفيز الابتكار، كاحد اهداف التنمية المستدامة فى مصر" ؟

الهدف من الدراسه:

تهدف الدراسه الى مناقشة ظاهرة التقليد من منظور الدول النامية، و تحليل الاثر الاقتصادى و الاجتماعى للتقليد ضمن ابعاد التنمية المستدامة التى تهدف مصر الى تحقيقها، والمقارنة بين الجودة و السعر و ظروف التقليد و طبيعة السلعه المقلدة فى تحديد مقدار الاثر ، وتحليل اثر التقليد على المستهلك(المواطن)، و على القدرة التنافسية، و آليات دعم الابتكار .

فرضية الدراسة :

يؤدى انتشار السلع المقلدة الى مجموعة من الاثار الاقتصادية و الاجتماعية، قد تختلف باختلاف كون التقليد داخل الدولة او خارجها، كما قد تختلف الاثار باختلاف جودة المنتج المقلد و سعره، ولعل هذا الاثر له مردود على تحقيق بعض اهداف التنمية المستدامة المتمثله فى تحقيق الارتقاء بجودة حياة المواطن، و تحقيق اقتصاد تنافسى قوى، و تحفيز الابتكار .

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الاستنباطى فى البحث عن طريق اتباع الاسلوب التحليلى لظاهرة التقليد، و تحليل الاثار الناجمة عنها فى مختلف الفرضيات سواء داخل الدولة او فى حالة تم جلب السلع المقلدة من الخارج، وكذلك استنباط المعايير التى قد تخلق تغيير فى الاثار المترتبه على التقليد و اثرها على المستهلك و السوق، وما يترتب على ذلك من اثر على تحقيق او عرقلة سعى الدوله الى التنمية المستدامة، وكذلك تعتمد الدراسة على المنهج الفرضى، عن طريق وضع فرضيات ممكنة التنفيذ و المقارنة بين الواقع الحالى و ما تم طرحه فى الفرضيات .

المبحث الاول

حقوق الملكية الفكرية و اهمية حمايتها و انتهاكها بالتقليد

١/١ مفهوم حقوق الملكية الفكرية

تمثل الملكية الفكرية نتاج ابداعات وابتكارات العقل البشرى، التى يمكن ان تتجسد فى شكل مادى وتتمثل فى ابداعات العقل الادبية و الفنية و العلمية و، وكذلك الابتكارات التى تتجسد فى الاختراعات و العلامات التجارية و الرسوم والنماذج الصناعية والدوائر المتكاملة [١].

وبذلك تكمن اهمية الملكية الفكرية فى كون الابتكارات والابداعات الجديدة وما ينتج عنها من اختراعات وتكنولوجيا جديدة، ترتقى بحياة البشر وتزيد من تقدمهم ورفاهيتهم، ولذلك كان يلزم حمايه فكر وابداع المبتكرين والمبدعين لخلق مناخ ملائم لهم للاستمرار فى البحث والتطوير ولكى يستغلوا حقوقهم المخوله لهم على نتاج فكرهم لتحقيق عائد مناسب يعوضهم عن ما انفقوه من وقت وجهد وتفكير ومال فى تطوير ابتكاراتهم [٢].

ومما سبق يمكن تعريف مفهوم حقوق الملكية الفكرية على انها مجموعة الحقوق التى تترتب لصاحب الفكر على نتاج ذهنه من ابداعات وابتكارات وتنقسم الى حقوق ادبية وابدية وحقوق مالية استئثاريه وهى التى تكفل للمبدعين والمبتكرين الحق فى استغلال نتاج فكرهم فى تحقيق عائد مادى وتنقسم حقوق الملكية الفكرية الى قسمين حقوق الملكية الادبية وحقوق الملكية الصناعية.

فبالنسبه الى الحقوق الادبية والفنية: تشمل الحقوق التى تترتب على ابدعات العقل البشرى فالمجالات الادبية والفنية والعلمية والتى تمنح صاحبها الحق الاستثارى فى استغلال نتاج فكره بما يسمى المصنف،

---

[1] موقع المنظمه العالميه للملكيه الفكريه wipo " **what is intellectual property** "

[2] ذات المرجع السابق

ويمكن ان يكون الحق على مصنف اصيل (حق المؤلف) او الحق على مصنف مشتق (حق مجاور)[1] .

اما بالنسبه لحقوق الملكية الصناعية: هى الحق الاستئثارى فى استغلال الملكية الصناعية والتى تشمل براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعيه والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافيه والاسم التجارى[2] .

٢/١ تطور حماية حقوق الملكية الفكرية وتطور انتهاكها :

ادى التطور الصناعى والتكنولوجى الى بيان اهمية حماية حقوق الملكية الفكرية، حيث اضحت الابتكارات والابدعات هى اهم معايير الاقتصاد القوى، واحد مفسرات القدرة التنافسية للدول، وفاقت اهميتها اهمية الموارد الاخرى.

ومع هذا التطور وظهور اهمية تلك الابداعات والابتكارات،اصبحت حقوق الملكية الفكرية ضمن اهم اولويات الدول، وتم عقد وابرام الاتفاقيات وسن القوانين التى تكفل حمايه حقوق الملكية الفكرية، الا انه بالمحاذاه انتشر وتوغل فكر الانتهاك، وطال كافه اشكال حقوق الملكيه الفكريه وتعدد صور الانتهاك، وفى هذا البحث سوف نركز على التقليد كأحد صور الانتهاك وأثره على تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

٣/١ مفهوم تقليد السلع :

يمكن القول بان التقليد فى معناه العام هو انتاج سلع مشابهه او مطابقه لسلع اخرى اصلية ومن شأن هذا إحداث اللبس عند المستهلكين[3] .

---

[1] جاد الله،ياسر، (٢٠١٨)، "**النظام القانونى لحمايه حقوق المؤلف و الحقوق المجاوره** "، المعهد القومى للملكيه الفكريه ،مصر

[2] ابو حلو ،حلو، (٢٠٠٨)، "**القانون التجارى** "، الشركه العربيه المتحده ، مصر ،ص٢٢

[3] علوانى،فرج، (١٩٩٣)، "**جرائم التزيف و التزوير** "،دار المطبوعات الجامعيه ،مصر، ص١٧

ويمكن ايضا القول بان التقليد هو انتهاك لحقوق الملكية الفكرية[1] واستغلال الحق الاستئثارى للغير دون اذن صاحب الحق .

كما يعتمد التقليد على مُشابهة او مُطابقة عناصر مميزه للمنتج الاصلى بغرض إحداث اللبس لدى المستهلك وبذلك يمثل انتهاكا .

٤/١ التقليد كخطوه نحو الابتكار :

يشهد العالم تطور غير مسبوق ومتسارع للتقدم التكنولوجى وثوره فى عالم الاتصالات والنقل، وما وصل اليه العلم من تطور فى نقل المعلومات، وكذلك التطور السريع فى كافه المجالات، مما ادى الى شراهة المستهلكين نحو التكنولوجيا الجديدة، مما قد يكون اتاح الفرصة الى المؤسسات بل والدول ايضا للتقليد بصور واشكال مختلفة وذلك من اجل الحصول على حصه فى ارباح الاستثمارات فى مجال التكنولوجيا[2] ، بل وكان هذا التلقيد نواه للبعض للانتقال الى الابتكار من خلال اتباع نهج معين انتقل بهم من كونهم منتهكين لحقوق الغير الى ان اصبحوا اصحاب فكر يسعوا الى حمايته[3] .

الا انه يلزم القول بان ليس كل تقليد يؤدى حتميا الى ابتكار، وليس كل ابتكار يلزم ان تكون خطوته الاولى هى التقليد، كما ان التقليد بمفهومه العام هو انتهاك لحقوق الغير دون وجه حق وعمل غير قانونى، الا ان استراتيجيات ومنهج بعض المؤسسات والدول فى التقليد قد يتبعه عده خطوات وتطورات تصل بالتقليد الى العمل القانونى حتى وان كان ذلك تحت مسمى اخر، وربما تلك التطورات تصل بالتقليد الى حد الابتكار.

---

[1] Andy Hyeans, Jorick laneuf,**(2011) La Contrefaçon En France**, Note Statistique De L'observatoire National De La Délinquence Et Des Repores, Focus Et Inhess, Penale,N6, France,P6.

[2] بروره ،ملوكه ، (٢٠١٥) ، **" انعاكاسات تجاره السلع المقلده على اقصاديات الدول واليات محاربتها - حاله الجزائر "** ، الجزائر جامعه محمد خضير بسكره.

[3] ستيفن ب شنارس، (١٩٩٤) ، **" تقليد المنتجات و الخدمات كيف يتفوق المقلدون على المجددون "** ، خلاصات كتب المدير ورجل الاعمال ، الشركه العربيه للاعلام العلمى شعاع ، العدد ٩ ،السنه الثالثه ، مصر.

فيمكن ان نضع فرضيه تبدأ بالتقليد الذى يمثل انتهاكا لمنتج يملك حقوقه الغير، بحيث يتم الاستنساخ الظاهرى لهذا المنتج، ويعنى هذا ان يكون المنتج المقلد شبيه بالمنتج الاصلى ويحمل ذات العلامه التجاريه، وعادة ما يكون هذا المنتج ردىء، ويكون الغرض منه تحقيق ارباح هائله اعتمادا على قله تكلفه الانتاج وسوء الخام المستخدم، ويتم طرحه باسعار اقل بكثير من سعر المنتج الاصلى، وعلى الرغم من كونها تحمل ضررا على المستهلك كما سنوضح لاحقا، الا ان مستهلكين مثل هذه المنتجات غالبا ما يكونوا على درايه تامه بان المنتج مقلد، والاكثر من ذلك انه قد يكونوا على درايه تامه بمخاطر هذا المنتج خاصه وان كان ضررا ماليا وعلى الرغم من ذلك يقبلون على شراءه، وسنعرض لاحقا اسباب اتجاه هؤلاء المستهلكين الى شراء مثل هذه السلع .

ثم ننتقل بالفرضيه الى امكانية التقليد مع ادخال بعض التعديلات سواء كان التعديل فى التصميم، والذى يتم من خلاله استغلال تصميم منتج اصلى وإدخال التعديل عليه، وذلك فى حاله كون التصميم يمثل وجهة المستهلك، او ان يحمل التقليد شيئا من الابتكار وبذلك ينتقل التقليد الى إدخال بعض التحسينات التقنيه والتعديلات على منتج اصلى موجود وذو رواج لدى المستهلكين وذلك بغرض ان ينال حصه من المجال التنافسى داخل السوق، وان لم يرتقى التعديل ليصبح ابتكارا ينتج عنه اختراعا مستقلا، ولكن قد يكون هذا نواه للابتكار، وسوف يكون لهذا المنتج حصه تنافسيه مع السلع الاصلية، ولا يشترط ان ترتكز الميزه التنافسيه على عامل السعر، ولكن ربما تكون من خلال التكنولوجا التى يحتويها المنتج او بسبب التعديل المبتكر.

٥/١ مفسرات انتشار التقليد:

التقليد ظاهرة قديمة تمتد بجوزرها الى بدايه التبادل التجارى بين البشر، ومع التقدم فى مجال الصناعة والتكنولوجيا زاد معها التقليد، واتجهت الدول الى سن القوانين لمحاربه التقليد وتوقيع الاتفاقيات الدوليه بغرض محاربة التقليد خارج حدود الدولة، وعلى الرغم من هذا الا ان السلع المقلده منتشره ومستمره، ولعل سبب ذلك ليس ضعف التدابير والاجراءات المتخده لمحاربه التقليد، ولكن قد يكون سبب ذلك هو استمرار طلب

المستهلكين لمثل هذه السلع بشراهه، وذلك على الرغم من التوعيات التى تقوم بها الدول والمنظمات المهتمه بحماية حقوق الملكيهة الفكرية، ومازال لتلك السلع حصه فى السوق لاسباب لعل يرجع بعضها الى سلوك المستهلك وبعضها الاخر يرجع الى خصائص السلع والبعض الاخر الى خصائص السوق.

ربما القوة الشرائية وزيادة الطلب على منتج معين هى السبب فى بقاءه وانتشاره، وبذلك قد يكون رغبه المستهلك واقتناعه بالسلع المقلده هو سبب انتشارها وبقاءها رغم محاربتها وملاحقتها قانونيا.

ولكن اذا نظرنا من الناحيه المنطقيه نجد ان المستهلك فى حاله الرغبه فى شراء منتج معين سوف يتجه الى المنتج الاصلى، ولكن كما اسلفنا القول انه قد يكون سبب انتشار السلع المقلدة هو بناءا على رغبة المستهلك فى شراءها، وهو عكس المنطق، اذا يجب ان يكون هناك اسباب ودوافع تجعل المستهلك يختار السلع المقلدة.

١/٥/١ دوافع اختيار المستهلك للسلع المقلدة:

اذا تحدثنا عن مبررات اختيار المستهلك للسلع، قد يلزم اولا الاخذ فى الاعتبار عامل السعر، ربما يكون عامل السعر هو المحرك الاساسى فى تحديد استهداف المستهلك لتلك السلع، سواء كان هذا المستهلك يفضل السلعه الاصلية او يفضل السلع الرخيصة، حيث ان المستهلك يضع السعر داله لجودة السلعة، فالسلعه الاصلية غالية الثمن نظرا لجودتها العالية و العكس صحيح[1]

ومن جانب اخر هناك مستهلك اخر يحكم رغبته الشرائية السعر بحث ان قدرته المادية لا تسمح بشراء السلعة غالية الثمن، لذلك يتجه الى شراء السلعة الارخص والتى يكون المستهلك على يقين انها مقلدة، ويمكن ان يكون اتجاه هذا المستهلك تفضيل الارخص ثمنا دون النظر الى جودة المنتج، حتى وان كانت قدرته المادية تسمح بشراء الاغلى والافضل.

[1] Boonghee Yoo, Seung-Hee Lee,(October2005), **Do Counterfeits Promote Genuine Products?**, Research Was Supported By A Summer Research Grant From The Frank G. Zarb School Of Business, Hofstra University, New York,p5 .

وربما يحكم اتجاه المستهلك نحو السلعه العلامة التجارية التى تحملها سواء كان هذا المستهلك يبحث عن المنتج الاصلى او المنتج المقلد، حيث ان المستهلك الذى يحدد رغبته الشرائية الجوده العالية فيتجه الى العلامه التجارية زائعة الصيت والتى يمثل اسم العلامه ضمانا للمستهلك لجودة هذا المنتج.

وعلى الجانب الاخر قد يتجه مستهلك اخر الى المنتج المقلد رغبة منه فى امتلاك منتج يحمل علامه تجارية زائعة الصيت، ولكن لا تسمح له قدرته المادية على شراء السلعه الاصلية، فيتجه لشراء السلعة المقلدة التى تحمل نفس العلامه التجارية للمنتج الاصلى، وقد يكون تفسير ذلك رغبة هذا المستهلك فى الوجاهه الاجتماعية حتى ولو كانت زائفه.

٢/٥/١ خصائص المنتج كدافع لاختيار المستهلك للسلعه:

ينظر المستهلك الى المنتج من منظور مختلف، وهو مدى امان هذا المنتج و مقدار الضرر المحتمل من استعمال هذا المنتج، فربما يكون المنتج المقلد لا يتوفر به معايير السلامة او الواصفات المطلوبه، وحسب طبيعة المنتج قد يتغير نوع الضرر المحتمل منه، فقد يكون ضررا بشخص المستهلك، او ضررا ماليا[1].

فيمكن القول بان الضرر المتوقع حدوثه على شخص المستهلك هو الاكثر خطورة، لما لهذا الضرر من اثر على صحة المستهلك، فيكون هذا الضرر من المنتجات المتمثله فى الادوية و المواد الغذائية و مستحضرات التجميل وغيرها من المنتجات التى قد تضر بصحة الانسان لاحتوائها على مواد ضارة مثل مساحيق التجميل، او انها ليست فعاله بالشكل المطلوب مثل الادويه، وغالبا ما يكون اختيار المستهلك الى هذه السلع يكون عن جهل وعدم درايه بمدى خطورة هذا المنتج.

[1] Boonghee Yoo, Seung-Hee Lee,(October,2005) **Do Counterfeits Promote Genuine Products?**, Research Was Supported By A Summer Research Grant From The Frank G. Zarb School Of Business, Hofstra University, New York ,PP 4-6.

اما بالنسبة للضرر المالى، فقد يكمن فى الاداء الضعيف للمنتج بالمقارنة بالمنتج الاصلى، او ربما قصر العمر الافتراضى للمنتج مقارنة بالمنتج الاصلى، وهذا الضرر يكمن فى قصر مدة استفادة المستهلك من هذا المنتج، لكن ربما يقدم المستهلك تنازلا ويغض البصر عن هذا الضرر، ربما لكون المستهلك يرجو فائدة معينه من هذا المنتج، ويقبل بها فى المنتج المقلد حتى مع علمه ان هذه الفائدة لن تكن بالشكل الامثل كما هى فى المنتج الاصلى، او انها ستكون لفتره معينه فقط اقل بكثير من مدة الاستخدام للمنتج الاصلى، فيكون هذا الخيار هو اكثر نفع ممكن الحصول عليه وفق ظروف هذا المستهلك[1]

وبالنظر لما سبق، قد نرى ان انتشار هذا النوع من السلع، وكذا اختيار المستهلك لها دون السلع الاصليه يكمن فى العوامل سالفة الذكر، كما نرى انه ربما كان التقليد أحد دعائم و سببا فى رواج بعض المنتجات التى اصبحت سببا لزيادة قوة اقتصاد الدوله وسبيلا لدعم اقتصادها وانتقالها الى الابتكار.

وربما يتضح لنا ان العوامل المؤثره فى انتشار السلع المقلدة، لها عدة ضوابط قد تؤثر سلبا او ايجابا وفق التحليلات السابقة على خطة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة.

فالعوامل المرتبطه بالمستهلك ربما نجدها مرتبطه باجندة التنمية المستدامة المتمثل فى تحقيق الارتقاء بجودة حياة المواطن، اما بالنسبة للعوامل الاقتصادية قد نجدها مرتبطه بما تسعى اليه الدولة لتحقيق الاقتصاد التنافسى القوى، وكذلك تحفيز الابتكار، ولهذا سنعرض فى المبحث التالى ارتباط تلك العوامل واثارها السلبية والايجابية على عرقلة او تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

[1] عبد الحميد، عبد المطلب، (٢٠٠١)، "**النظريه الاقتصاديه تحليل جزئى وكلى**"، الدار الجامعيه مصر، ص ١٣

المبحث الثانى

الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية للتقليد واثرها على تحقيق بعض اهداف التنمية المستدامة:

١/٢ اجندة التنمية المستدامة:

لقد تعددت التعريفات الخاصه بمصطلح التنمية المستدامة منذ ظهور الفكر المنادى به ووضع كل تعريف حسب الحاله التى يعرض من اجلها، ولكن يمكن القول بان التنمية المستدامة تعنى: التحركات التصاعدية المستمرة لتحقيق النمو للنظام بالكامل، وذلك لتلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية حاجاتهم .

وبالنظر الى ما تسعى اليه القيادة السياسية لمصر فى السنوات الثمانية الاخيرة، نجد انها وضعت رؤية مختلفة عن سابق عهدها، وهو بعد النظر فى متطلبات الحياة للمواطن و متطلبات النمو الاقتصادى للدولة، وقد اطلقت استراتيجية وطنية لتحقيق مبادئ واهداف التنمية المستدامة ووضعت اجندة لتحقيق رؤية " مصر ٢٠٣٠ "، برؤيه تهدف الى تحقيق النمو فى كافة المجالات بشكل مستمر ودائم دون المساس بحق الاجيال القادمة فى الموارد الطبيعية للدولة، ودون المساس بحقهم فى القدرة على التنمية المستقبلية [1].

وقد وضعت اجندة التنمية المستدامة " مصر ٢٠٣٠ " اهدافها فى الاتى:

" اولا: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصرى وتحسين مستوى معيشته

ثانيا: العدالة والاندماج و المشاركة .

ثالثا: اقتصاد تنافسى ومتنوع

رابعا: المعرفة و الابتكار و البحث العلمى

[1] موقع رئاسه الجمهوريه " **رؤيه مصر ٢٠٣٠** " تاريخ زياره الموقع ٥ يناير ٢٠٢٣

خامسا: نظام بيئى متكامل و مستدام .

سادسا: حوكمة مؤسسات الدولة و المجتمع

سابعا: السلام والامن المصرى

ثامنا: تعزيز الريادة المصرية [1].

وبالنظر الى اهداف التنمية المستدامة، نجدها مرتبطه ارتباطا وثيقا بالملكية الفكرية، و ربما نجد ان حماية الملكية الفكرية احد آليات تحقيق اهداف التنمية المستدامة، وقد يكون هذا سبب توجيه نظر الدولة نحو اهمية حماية الملكية الفكرية، والذى لاجله تم اطلاق الاستراتيجية الوطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية فى مصر .

اما بالنسبة لموضوع بحثنا الراهن فقد يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بالاهداف الاول و الثالث و الرابع من اهداف التنمية المستدامة سالفه البيان، كما ان بالنظر الى تلك الاهداف الثلاث، نجدها قد تكون مرتبطه ببعضها وكلا منهم مترتب على تحقيق الهدف الاخر .

لذلك يركز البحث الراهن على تلك الاهداف الثلاث، ونامل ان يكون باقى الاهداف موضوع ورقه بحثيه لاحقه باذن اللّه تعالى .

تبين من المبحث السابق انه ربما يوجد عوامل تؤثر فى شكل ومقدار اثر التقليد على المستهلك وعلى الاقتصاد، وقد تغير تلك العوامل مثل جوده المنتج المقلد وسعره وغيرها من العوامل فى كون الاثر الناتج هو اثرا سلبيا او ايجابيا، وعلى ذلك قد يختلف هذا الاثر بالتطبيق على تحقيق او عرقلة اهداف التنمية المستدامة وعلى ذلك ستقدم الدراسه الفرضين، لعل نتمكن من الوصول الى آليه لدعم تحقيق اهداف التنميه المستدام، ودرء الاثر السالب .

[1] ذات المرجع السابق

٢/٢ اثر التقليد على تحقيق الارتقاء بجودة حياة المواطن:

اوضحنا فى المبحث الاول ان اثر التقليد قد يطال المستهلك ،كما ان هذا الاثر قد يكون اثرا على شخص المستهلك (المواطن)، وقد يكون اثرا ماليا، وكلا الاثرين قد يؤثرا فى مقدار جودة حياة المواطن، سواء من الناحية الصحية، او من الناحية المالية، ولعل هناك اثار اخرى مثل الاثر على البيئة والذى بدوره قد يؤثر على جودة حياة المواطن ايضا، ولعل ايضا هذا الاثر يطال المواطن بكونه عنصر العمل فالعملية الانتاجية.

فكما اسلفنا القول ان تقليد السلع قد يحمل اضرارا تتوقف على طبيعه المنتج والغرض من استعماله، ولعل للسلع المقلده اثرا مباشرا على صحه الانسان، اذا كانت هذه السلع ادويه او غذاء او ملابس او مستحضرات تجميل فاذا كانت تلك السلع المقلده رديئه فانها تؤثر سالبا على صحه الانسان بدايه من مضايقات بسيطه الى حد الوفاه، وقد يظهر بذلك ارتباطا بتحقيق جودة حياة المواطن التى تتمثل فى جودة الصحة والقضاء على الفقر والجوع وتحسين مستوى معيشته بشكل عام.

كما ان للتقليد تاثير على القدره الماليه للمستهلك، فلعل شراء سلع قليله الجوده يكون عمرها الافتراضى اقل بكثير من السلع الاصليه، وقد يؤثر ذلك على زياده حد الانفاق للمواطن، مما يؤثر على مستوى معيشته بشكل عام.

كما ان للتقليد اثر على المواطن بكونه يمثل عنصر العمل كاحد المدخلات فى الانتاج، فربما قيام صناعه السلع المقلده والتى تعمل بشكل غير شرعى، له اثر على المواطن الذى يعمل بهذا النشاط، فمن ناحيه لا يحصل هذا العامل على التأمين الصحى والاجتماعى بالاضافه الى ان تلك المنشأت لا تراعى شروط الصحه والسلامه المهنيه، كونها منشأت غير شرعيه وغير معلومه للدوله فالغالب[1]

ومن جانب اخر يؤثر وجود تلك المنشأت غير الشرعيه سالبا على المنشأت الشرعيه التى يكون تكاليف تشغيلها اكبر، مما قد يتسبب فى

[1] مختار القاضى،محمد ، (٢٠١٤)،" **الغش التجارى** " ، دار الجامعه الجديده ، مصر ،ص ص٨٢-٨٤

تسريح العماله واحيانا غلق المنشأت، وهو ايضا ما يؤثر سالبا على العماله الشرعيه، ولعل ذلك يسبب تدمير عنصر العمل المستقبلى [1]، وقد يظهر بذلك وجود اثرا سالبا مباشرا على تحقيق جودة حياة المواطن كاحد اهداف التنمية المستدامة، وربما هذا الاثر يمتد الى تحفير الابتكار ايضا بكونه احد اهداف التنمية المستدامة.

وبذلك قد نرى ان للتقليد اثرا سالبا على تحقيق جودة حياة المواطن، لكنه قد يكون هناك منظور اخر، فربما تشبع السلع المقلده بعض رغبات وإحتياجات المواطن صاحب الدخل الضعيف، ولعل ايضا اختيار المواطن لتلك السلع يساعده على توفير المال، بالاضافه الى إشباع متطلباته حتى ولو بشكل اقل مما تشبعه المنتجات الاصليه التى لا يستطيع الحصول عليها بسبب ثمنها المرتفع، بالاضافه الى ان سوق السلع المقلده قد يخلق فرص عمل ويقلص خطر البطاله ولكن يتطلب ذلك آليات و استراتجيات معينه تقوم بها الدوله كما هو الحال فى الصين، وهو ما قد يساعد فى تحقيق الارتقاء بجودة حياة المواطن.

٣/٢ اثر التقليد على تحفيز الابتكار:

لعل الابتكار هو العامل الرئيسى للنمو الاقتصادى، ولقد اوضحت الكثير من الدرسات ارتباط مؤشر النمو بالابتكارات داخل الدوله، ويرى غالبية الفكر الاقتصادى فى الدول المتقدمه ان التقليد يمثل أداة إغتيال للفكر الابتكارى، وسببا لهدم الكفاءات البشرية القادره على الابداع والابتكار، وبسبب انتهاك حقوقهم دون وجه حق، مما قد ينعكس سلبا على حجم الابتكارات وبالتالى الاثر سلبا على تحقيق النمو الاقتصادى [2]

إذا كان هذا المنظور هو السائد، ولعل هذا الفكر هو ما تصدره الدول المتقدمة للعالم، الا انه ربما هناك منظور اخر يرى ان التقليد قد يكون خطوه نحو الابتكار، كما اوضحنا فالمبحث الاول، كيف يمكن ان ينتقل اقتصاد معين من تقليد السلع الى التحسين على المنتج المقلد بشكل يضاهى المنتج الاصلى بميزه او افضليه معينه وصولا الى

[1] ذات المرجع السابق ، ص ٨٤

[2] WIPO,**What Are The Economic And Social Consequences Of Counterfeiting And Piracy?** http://www.wipo.int/enforcement/en/faq/counterfeiting 2-01-2023

الابتكار البسيط بإدخال التعديلات الفنيه او تعديل التصميم ليتفوق على المنتج الاصلى، وبذلك قد يكون التقليد هو أحد دعائم التنمية، ولعل من اكبر الامثله على ذلك هو تجربه اليابان التى انتقلت من التقليد الى الريادة فى المجال الصناعى والتكنولوجى [1]، اضافه الى ذلك ربما يساعد التقليد الدول النامية على تقليل اثر الشروط الاحتكارية المجحفه للدول المتقدمة، وقد يسهل على الدول النامية الحصول على التكنولوجيا الازمه لدعم التنمية، اما عن طريق استغلال التكنولوجيا المقلده باسعار اقل، او ربما بالضغط على الدول المتقدمة للحصول على التكنولوجيا الاصليه بسعر مخفض.

علاوة على ذلك، وبالنسبه لاصحاب الحقوق والفكر ربما يساهم التقليد فى دفعهم وتحفيزهم الى المزيد من الابتكارات ومزيد من التعديلات على المنتج الاصلى ليظل صاحب الافضليه، ولزياده الفجوه التكنولوجية بين المنتج الاصلى والمنتج المقلد، بشكل يجعل من المستحيل[2] ان يضاهى المنتج المقلد الفائدة التى تعود على المستهلك من المنتج الاصلى.

وبهذا نجد ان التقليد ربما يمثل اساسا لتحفيز الابتكار، أو خطوه اوليه نحو الابتكار الذى هو أحد أهم ركائز التنمية، وسبيلا الى تحقيق التنمية المستدامة.

٤/٢ اثر التقليد على تحقيق اقتصاد تنافسى قوى:

لعل القدرة التنافسية للاقتصاد تشير الى انه اقتصاد يتمتع بمعدل نمو، حيث ان الاستمرار فى التنافسية يعنى ملائمة الاقتصاد بشكل دورى لتحقيق النمو الذى هو معيار قياس نجاح الاقتصاد، وبذلك يمكن القول

---

[1] الهيئه العامه لحمايه المستهلك، (٢٠١٢)، " **حمايه المستهلك تؤكد على مواجه ظاهره السلع المقلده فى الاسواق** "، مجاله الشبيبه، العدد ٥٩٣٥، سلطنه عمان، ص ٧

[2] جاد الله، ياسر، (٢٠١٨)، " **الجوانب الاقتصاديه للملكيه الفكريه** "، القاهره، المعهد القومى للملكيه الفكريه.

بان الابتكار يمنح الاقتصاد القوه التنافسية وبذلك تحقيق أحد اهداف التنمية المستدامة.

فكما هو الحال فيما سبق، إذا نظرنا الى التقليد من المنظور الاول نجد انه احد عوامل هدم الاقتصاد وبالتالى هدم القدرة التنافسية للدولة لما له من اثار سلبية على المنشات والمستهلكين وبالتالى على الدولة واقتصادها، لانه لايستقيم ان يكون هناك اقتصاد قوى وتنافسى فى حاله عدم وجود ابتكار، وكذا وجود مواطنين منهكين بكونهم عماله غير شرعيه تعمل دون أمن او أمان، او مواطنين مستهلكين سلعا تدمر صحتهم وحياتهم، فلا يكون منهم قادرا على العمل او الابتكار لدعم عجلة الانتاج ودعم القدرة التافسية لاقتصاد الدوله.

من المنظور الاخر، لعل للتقليد اثرا فى دعم القدرة التنافسية لاقتصاد الدوله، بذات الفرضيات التى تم سردها سابقا بشان الاثر الايجابى للتقليد فى زياده تحفيز الابتكار وزياده فرص العمل، ولكن يستلزم ذلك محاوله الدوله لجعل سوق السلع المقلده وانتاجها يحمل شيئا من الشرعيه، ومحاولة ملائمة قدرات الدولة فى التقليد لتكون عاملا لجذب الاستثمار الاجنبى المباشر، والتركيز على محاولات التقليد الابتكارى، ليس بهدف الربح قريب الاجل لكن لخلق قدرة تنافسية على المدى الطويل، وسعيا للابتكار وخلق التكنولوجيا الجديدة التى ترفع من قدرة الاقتصاد التنافسية ولعل نموذج الصين هو تطبيق لهذا الفكر، الذى أدى باقتصاد الصين الى درجه تنافسيه عاليه على مستوى العالم.

النتائج :

١- حماية حقوق الملكية الفكرية لها دور رئيسى فى تحقيق اهداف التنمية المستدامة
٢- انتهاك حقوق الملكية الفكرية بالتقليد له اثار سلبية على خطة تحقيق اهداف التنمية المستدامة
٣- تقليد السلع سلاح ذو حدين ، قد تغير طبيعة المنتج و ظروف عملية التقليد من الاثار الناجمة عنه .
٤- تقليد السلع داخل الدولة قد يحمل انعاكاسات اقل ضررا من جلب السلع من الخارج ، باستثناء الاضرار التى تصيب صحة الانسان ففى كلا الحالتين اضرارها وخيمه ولا يمكن تداركها
٥- قدرة الدولة على التقليد قد تكون سببا لجلب الاستثمار الاجنبى المباشر .
٦- التقليد المحلى يمكن ان يكون وسيلة ضغط للحصول على التكنولوجيا بسعر مخفض .
٧- يمكن ان يكون التقليد خطوة نحو الابتكار الذى يعد نواه للنمو الاقتصادى .

التوصيات :

١- زيادة حملات التوعيه بأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية .
٢- يلزم وضع معايير و تصنيف للسلع المقلدة حسب جودتها و بلد منشأها و اذا ما كانت تمثل خطرا على المستهلك او الاقتصاد .
٣- وضع استراتيجيات تسمح باستغلال التكنولوجيا الحديثة بشكل قانونى
٤- وضع استراتيجيات لحصر و استغلال الابتكارات التى انتهت او سقطت حمايتها
٥- وضع أليات تسمح بدراسة و تحليل الابتكارات الهامة و محاولة تحسينها و ادخال التعديلات عليها بشكل قانونى
٦- السعى للتفاوض مع اصحاب الحقوق على الابتكارات الهامة و الدول المتقدمة للحصول على ترخيص بالتصنيع ولو من قبيل اشباع السوق المحلى فقط

Bibliography

brock, marieke. *u.s. intellectual property and counterfeit goods - landscape review of exinting / emerying research.* u.s.patant and tradmark office, 2020.

comptroller, william c. thompson . jr. "bootleg billions , the impact of the countrefeit goods trade on new york city." 2004.

machado, rosana pinheiro -. *copied goods and the informal economy in brazil and china.* harvard university, 2014.

OECD. "the ecocomic impact of counterfeiting and piracy : executive summary." 2007.

Thurk, Jeff. "produet innovation and imitution in the european automopile." *the iournal of industrial economics*, 2018.

wipo. *what is intellectual property.* 2023.

انعكاسات تجارة السلع المقلدة على اقتصاديات الدول و .ملوكة ,بروره *حالة الجزائر -اليات محاربتها* .الجزائر :جامعة محمد خضير بسكرة, 2015.

الجوانب الاقتصادية للملكية الفكرية. .ياسر محمد ,جاد الله :القاهرة المعهد القومى للملكية الفكرية, 2018.

موقع المنظمه العالميه للملكيه الفكريه wipo" what is intellectual property

ياسرجادللّه "النظام القانونى لحمايه حقوق المؤلف والحقوق المجاوره" ٢٠١٨ ، المعهد القومى للملكيه الفكريه ،مصر

حلو ابو حلو" القانون التجارى" ، الشركه العربيه المتحده ، مصر ، ٢٠٠٨ ،

فرج علوانى ،"جرائم التزيف والتزوير"،دار المطبوعات الجامعيه ،مصر، ١٩٩٣

ستيفن ب شنارس ،" تقليد المنتجات والخدمات كيف يتفوق المقلدون على المجددون" ، خلاصات كتب المدير ورجل الاعمال ، الشركه العربيه للاعلام العلمى شعاع ، العدد ٩ ،السنه الثالثه ، مصر

عبدالمطلب عبد الحميد ،"النظريه الاقتصاديه تحليل جزئى وكلى"، الدار الجامعيه مصر، ٢٠٠١

موقع رئاسه الجمهوريه" رؤيه مصر٢٠٣٠ " تاريخ زياره الموقع ٥ يناير٢٠٢٣

محمد مختار القاضى ،" الغش التجارى" ، دار الجامعه الجديده ، مصر، ٢٠١٤

الهيئه العامه لحمايه المستهلك ،" حمايه المستهلك تؤكد على مواجه ظاهره السلع المقلده فى الاسواق" ، مجاله الشبيبه ، العدد ٥٩٣٥، سلطنه عمان ، ٢٠١٢

علاء عثمان عقل , الاضرار الاقتصادية الناجمة عن انتهاك العلامة التجارية , المجلة العلمية للملكية الفكرية و ادارة الابتكار , العدد الرابع , يناير ٢٠٢١

امانى صلاح محمود , الابتكار كآلية لتحقيق التنمية المستدامة فى مصر , المجلة العربية للادارة , مج٤٢ ، ع٢ ، يونيو٢٠٢٢